

توصيات المؤتمر العلمى السنوى الثانى لكلية الحقوق — جامعة المنصورة

حول موضوع

الأوضاع القانونية والإقتصادية للعمال فى ظل المتغيرات المحلية والعلمية

(المنعقد تحت رعاية أ.و. حسين كامل بهاء الدين) وزير التعليم

بالقاهرة يومى ٢٦ ، ٢٧ مارس ١٩٩٧

- إيماناً من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة المنصورة بأهمية مشاركة الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية فى دراسة القضايا القومية والإنشغال بها سعياً إلى توظيف خبرتها وإمكانياتها فى خدمة القضايا وإيجاد الحلول لها .
- وأملاً أن تحقق برامج الإصلاح الإقتصادى التى خطتها الدولة الغاية المقصودة منها ، ورغبة فى دراسة ما سعاها أن يكون من آثار جانبية وتقديم الحلول لها ، دعت كلية الحقوق بجامعة المنصورة إلى عقد مؤتمرها العلمى السنوى الثانى حول موضوع (الأوضاع القانونية والإقتصادية للعمال فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية) ودعت الجهات المعنية بالجامعة ومراكز البحث والمؤسسات المالية للمشاركة فى هذا المؤتمر .
- وقد قدم للمؤتمر ثلاثون بحثاً من مصر والدول العربية وعقد المؤتمر ست جلسات حول المحاور الآتية :
 - ١- الخصخصة وحقوق العمل .
 - ٢- ظاهرة هجرة العمالة المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والعلمية .
 - ٣- المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة البطالة على المدى القصير والمتوسط .
 - ٤- كفاءة نظم التأمينات الإجتماعية فى ظل مرحلة التحول الإقتصادى .
 - ٥- تأثير تحرير التجارة العلمية على أوضاع العمالة المصرية ١.
 - ٦- الجوانب القانونية الدولية لحماية العمال فى ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة .
 - ٧- دور الدولة كرب عمل فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى .

وقد خُصص المؤتمر بعد المناقشة والدراسة إلى الإيضاء بما يلي :-

أولاً : التأكيد على أهمية وضع الأطر التشريعية لسياسة الخصخصة بما يحقق الغاية المرجوة منها ويحفظ ، في ذات الوقت ، حقوق العاملين بالمشروعات التي تشملها .

ثانياً : أهمية تحقيق التنسيق التشريعي بين القوانين المتعلقة بالعمل والتأمينات الإجتماعية وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالمعاش المبكر .

ثالثاً : أهمية الأخذ ببعض الأدوات التشريعية التي تيسر إستيعاب وتشغيل العمالة الزائدة مثل العمل لبعض الوقت وتخفيض ساعات العمل وعقود العمل محددة المدة .

رابعاً : الدراسة المستمرة للأثار المترتبة على الخصخصة ، مع ما يقتضيه ذلك من توفير قاعدة بيانات كافية تمكن من إنجاز هذه الدراسة وبلوغ أهدافها .

خامساً : الإهتمام بعلاقات العمل الجماعية ووضع تنظيم قانوني لها يدعم مركز العامل في مواجهة رب العمل مع تأكيد دور النقابات العمالية في هذا الشأن .

سادساً : توفير الصياغة التشريعية التي تحقق تنظيماً متوازناً لحل المنازعات العمالية وكفالة الضمانات والتعويضات العادلة عند إنهاء أو انتهاء علاقة العمل .

سابعاً : تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدورها المتميز في إستيعاب وتشغيل شباب الخريجين وغيرهم وذلك بتيسير حصول هذه المشروعات على الإعانات والإئتمان بشروط ميسرة .

ثامناً : ضرورة أن يولى الصندوق الإجتماعي للتنمية أهمية خاصة في برامجه للتشغيل والتدريب التحويلي وتعويضات المعاش المبكر .

تاسعاً : إحياء دور بنك العمال كمؤسسة مصرفية على النحو الذي يكفل إستخدام أكفأ لحقوق المساهمين من النقابات العمالية .

عاشراً : تخصيص قد مناسب من الأراضي المستصلحة لفتح مجالات عمل جديدة بما يسهم في خفض نسبة البطالة .

الحادى عشر : دراسة الأسواق الخارجية للعمالة والتعرف على فرص العمل المتاحة فى الخارج من تأهيل العمالة المصرية بما يقوى مركز التنافس فى أسواق العمل فى الداخل والخارج .

الثانى عشر : تشجيع إبرام الاتفاقيات العربية فى مجال العمل وإنشاء صندوق عربى لتنمية الموارد البشرية .

الثالث عشر : توفير الحماية الواجبة للعمال المصريين ولأسرهم بالخارج فى إطار المعاهدات الدولية والإتفاقيات الجماعية والثنائية فى هذا الشأن .

الرابع عشر : مواصلة الجهود المبذولة فى تطوير التعليم الفنى والمهنى ليتواءم مع المتغيرات المحلية والدولية من تحرير للإقتصاد وفتح للأسواق وأعمال لآلياتها . ويوصى المؤتمر فى هذا الشأن بالتمويل المشترك لعمليات تطوير هذا النمط من التعليم .

الخامس عشر : البحث عن أفضل السبل لإستثمار الفوائض المالية للهيئة القومية للتأمين الإجتماعى ليحقق أعلى عائد لهذه الفوائض .

السادس عشر : توجيه جانب من عائد بيع مشروعات القطاع العام للإسهام فى تمويل مشروعات استثمارية جديدة تحقق التوسع فى استيعاب وتشغيل مزيد من اليد العاملة .

السابع عشر : تأمين حق العمل فى بيئة عمل سليمة والتأكيد على أهمية تطبيق وإنقاذ ما يضمنه المعاهدات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية فى هذا الشأن .